الفصل الرابع

حول العولمة وقضايا البيئة

شاركت مؤخرا فى لقاء حضره نخبة من المفكرين المصريين وخبراء السياسة والاقتصاد والعلوم الاجتماعية والطبيعية وغيرهم، ودارت المناقشات حول موضوع واحد ألا وهو «العولمة وأثرها على مستقبل التنمية البشرية فى مصر». وأوضحت المناقشات أن مفهوم العولمة ما زال هلاميا غير مرئى، وأنه موضوع متعدد الجوانب لم تكتمل ملامحه بعد. فالبعض يقول: إن العولمة هى سقوط حاجز الزمان والمكان والآخر يقول: إنها السوق الواحد الذى تلاشت فيه وسقطت كل العوائق، وفريق ثالث يدعى أنها الهيمنة للقوة الأحادية التى بقيت بعد انهيار النظام ثنائى الأقطاب وبعد ذوبان الكتلة الشرقية السابقة كما تذوب قطعة الزبد فوق صفيح ساخن. وشبه أحد الحاضرين هذا الموضوع بقصة العميان والفيل الذين حاولوا وصف الفيل دون أن يروه فبدأ كل منهم يتحسس جزءا من الفيل ويدعى أنه الفيل، فمنهم من تحسس خرطومه الطويل، ومنهم من تحسس أذُنَىْ الفيل الكبيرة، ومنهم من تحسس أرجله الضخمة ثم بدأ كل منهم يتصور خطأ أن الفيل هو ما تحسسه، لكن الواقع بالتأكيد كان

شيئا مختلفا تماما، وفى هذا الجو من التخبط وعدم وضوح الرؤية فإن توقع آثار العولمة على مختلف نواحى الحياة فى مصر وبقية دول العالم يصبح أيضا ضربا من التخيل الذى نطلق فيه لأنفسنا العنان، تحملنا فى ذلك خلفية كل منا العلمية والثقافية والاجتماعية. لكن من المؤكد أن المناقشات قد أجمعت على أن جزءا كبيرا من هذا الفيل الذى لا نراه جميعا إنما يتمثل فى حرية التجارة العالمية التى تمسك بمقدراتها هذا الكيان العملاق الذى يزداد تعملقا يوما بعد يوم وهو (منظمة التجارة العالمية) وما تضعه من شروط وقواعد سوف تتحكم فى مستقبل العلاقات الدولية خلال العقود القادمة. يساعدها فى ذلك تنامى الدور الذى تلعبه الشركات متعددة الجنسيات والعابرة للحدود، والتى تعبر فى نهاية المطاف عن مصالح القوى الرأسمالية التى تسود عالم اليوم غير عابئة بمصالح ومخاوف الملايين من فقراء العالم فى جنوب الكرة الأرضية.

ولم تكن المعارك التى شهدتها شوارع مدينة سياتل فى أقصى الشمال الغربى للولايات المتحدة الأمريكية فى نهاية نوفمبر الماضى سوى تعبير عن صيحات الغضب والتمرد من هؤلاء وغيرهم حتى فى الدول الصناعية الذين يعتبرون العولمة خطرا داهما على مستقبل حياتهم، وتكرر نفس المشهد فى شوارع مدينة جنوة الإيطالية أثناء انعقاد قمة الدول الثمانى الكبرى فى العالم، وكأن البعض يرى (العولمة) وجها جديدا للأمركة، أو بمعنى آخر وجها جديدا للسيطرة

الاحتكارية التى تسود العالم منذ سقوط حائط برلين وتفكك أوصال ما كان يعرف بالاتحاد السوفيتى.

ولا أتصور أن أحدا من المتظاهرين فى شوارع سياتل أو جنوة كان ضد حرية التجارة التى تتيح فرصا أكبر لحرية تبادل السلع والخدمات وبالتالى فرصا أكبر للعمل والكسب وارتفاع مستوى المعيشة، اللهم إلا هؤلاء الذين اعتبروا فتح الحدود أمام الصادرات الأجنبية تهديدا لأرزاقهم بعد سنوات طويلة من الحماية.

أما نادى الفقراء وممثليهم الذين ذهبوا إلى سياتل ليدافعوا عن مصالحهم وسط هذا الحشد الكبير من الأثرياء يتقدمهم الرئيس الأمريكى نفسه، فقد وقفوا مثل مخلوقات الغابة الضعفاء ليشهدوا صراع الوحوش الكواسر داخل قاعات المؤتمر وخارجها فى شوارع المدينة الأمريكية، ثم حمدوا الله أن انتهت الموقعة دون أن تدوسهم الأقدام، فعادوا كما ذهبوا ينتظرون موقعة جديدة قادمة لا محالة. وفى خضم تلك المعارك التى نشبت فى شوارع سياتل وجنوة ترددت كلمة (البيئة) كثيرا. إذ تسعى منظمة التجارة العالمية إلى إدخال الأبعاد البيئية فى منظومة التجارة العالمية حتى تتحقق عدالة المنافسة فى دول العالم النامى الذى تسعى شعوبه إلى تحقيق الحد الأدنى لحياة آدمية لنحو مليارين من البشر لا زالوا يعانون من الفقر المدقع. فعلى الرغم من النوايا الحسنة والصياغات البليغة فى

العشرات من الوثائق الصادرة عن منظمات الأمم المتحدة والتى تنادى بالقضاء على الفقر.. إلا أنه من المحزن أن قضية الفقر لا زالت تشوه وجه المجتمع الإنسانى وهو يخطو أولى الخطوات فى الألفية الثالثة. ففى عام ١٩٩٢ التزمت الدول الغنية بمساعدة دول الجنوب الفقيرة بتقديم ما قيمته ٠,٧٪ من إجمالى الناتج القومى من المساعدات، إلا أنه وبعد مرور نحو عشر سنوات على هذا الالتزام، ما زالت أرقام المساعدات التى تلقتها الدول النامية أقل بكثير من هذه النسبة.

وفى إطار الحديث عن الفقر والفقراء اختار البنك الدولى نفس الموضوع ليكون محور تقريره السنوى عن التنمية فى العالم لعام ٢٠٠٠.

وفى هذا التقرير كانت الأرقام مفجعة.. فهناك ٢,٨ مليار شخص فى العالم يعيشون على ما قيمته ٢ دولار يوميا لسد احتياجاتهم المعيشية، كما أن هناك نحو ١,٢ مليار شخص آخر يعيشون على ما قيمته دولار واحد يوميا. وفى تقرير آخر صادر عن مجلس الطاقة العالمى فإن نحو ٤٠٪ من سكان العالم لا يحصلون على حاجاتهم الأساسية من مصادر الطاقة.

ويبقى السؤال هل ستسهم مفاهيم العولمة فى حل جزء من تلك المعضلات، أو أنها على العكس سوف تسهم فى تفاقمها؟ قد يكون من المبكر محاولة الإجابة على تلك الأسئلة لأن هناك بعض المؤشرات

التى تشير إلى أن الموضوع ليس شرًا كله وأن هناك بريقا من أمل يبدو فى نهاية النفق المظلم الذى لا نعلم مداه حتى الآن.

وفى الآونة الأخيرة برز اتجاه جديد هو الدور الذى يمكن أن تلعبه المنظمات غير الحكومية فى التعبير عن وجهات نظر الملايين من شعوب العالم، والذى فشلت الحكومات إما عجزا أو فى إطار ما يحد حركتها من قوى داخلية وخارجية، فى التعبير عنه وبدأنا نسمع ونشاهد ونقرأ عن الصدامات العنيفة فى بعض الأحيان بين تلك الجماعات وبين قوات الأمن حتى أطلق عليهم جماعات مناهضى العولمة رغم تباين الدوافع بين تلك الجماعات فى مختلف بقاع العالم.

وبدأ اتجاه آخر جديد يتنامى خاصة فى الدول النامية، ويوحى بأن تلك العولمة لن تأتى بخير لتلك الدول وإنما هى تعبير صادق وعملى عن توازنات القوى فى عالم ما بعد الحرب الباردة حيث القطب الواحد الذى يهيمن على مقدرات العالم بأشكال استعمارية جديدة تختلف كلية عن الاستعمار القديم الذى عانت منه أيضا الدول النامية وكان هو السبب الرئيس فى معظم الأحيان فى تخلف تلك الدول عن سباق التنمية.

وفى مجال البيئة وعلاقتها بالتنمية، وبعد أن تبلور بشكل كبير مفهوم (التنمية المستدامة) كإحدى النتائج الرئيسية لمؤتمر قمة الأرض

الذى انعقد فى مدينة ريو البرازيلية عام ١٩٩٢، حيث تحاول شعوب العالم جاهدة الحفاظ على نصيب الأجيال القادمة من الموارد الطبيعية بحيث تتحقق العدالة بين الأجيال.

إلا أن علاقة ذلك بالعولمة قد أصبح مجالا للعديد من الدراسات والبحوث التى ما زالت فى بدايات الطريق. وهناك تباين واضح فى الفكر حول أثر بعض محددات العولمة على نوعية البيئة فى العالم، وبالتالى على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

فعلى سبيل المثال ما زال النقاش محتدما حول علاقة البيئة بحرية التجارة العالمية من خلال القواعد التى يجرى التفاوض بشأنها فى إطار منظمة التجارة العالمية.. هذه المنظمة التى بدت حتى الآن فى ثوب الراعى لمصالح الدول الكبرى ربما على حساب الدول الفقيرة التى تسكنها غالبية سكان العالم، وفى هذا السياق أيضا فإن الجدل ما زال على أشده حول أثر التقدم المذهل فى التكنولوجيا على تحسين نوعية البيئة فى العالم والحفاظ على مواردها الطبيعية سواء كانت تلك التكنولوجيا فى مجالات الهندسة الحيوية والوراثية أم فى مجالات التكنولوجيا صديقة البيئة التى تحمى طبقة الأوزون أو تحد من ظاهرة تغير المناخ أو تساعد على حماية الموارد المائية مثلا فى العالم. كما لم يتضح حتى الآن ما يمكن أن تحدثه تلك المجموعة الكبيرة من اتفاقيات البيئة العالمية والتى تنضم إليها الدول النامية فى مستقبل البيئة بتلك الدول، خاصة إذا

علمنا أن تلك الاتفاقيات ترتب مجموعة من الالتزامات على تلك الدول. كما أنها تتيح لها أيضا مجموعة من فرص تلقى المساعدات والتدريب ونقل التكنولوجيا صديقة البيئة.

وسواء كان الهدف من تلك الاتفاقيات ساميا وهو الهدف المعلن دائما تحت شعار (إنه عالم واحد) أم كان محاولة لجرجرة الدول النامية إلى مصيدة القيود البيئية التى تحد من حركتها فى طريق التنمية حتى تزداد الفجوة بين الأغنياء والفقراء، أم كليهما معًا غير إن النظرة المتأنية العلمية لتلك المتغيرات تفرض علينا - نحن شعوب العالم النامى الذى يتطلع إلى مستقبل أفضل - أن ننظر لتلك الأمور بالجدية البعيدة عن نظريات المؤامرة، وألا نرى من الكوب نصفه الفارغ فقط فلقد أثبتت تجارب السنوات القليلة الماضية أن العولمة ليست كلها شرا مستطيرا، وانظروا كيف استفادت الهند من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتضيف إلى ناتجها القومى المليارات من الدولارات دون أن تعتدى على البيئة أو الموارد الطبيعية إذ إن المحدد الرئيسى لتلك الإضافة كان العقل البشرى الذى يتم استثماره بشكل أفضل لتصبح قيمته المضافة أعلى بكثير من النظرة التقليدية التى ما زالت تحد من حركتنا إذ إننا دائما ونحن نتحدث عن الإنتاج والتصدير فإننا نتحدث عن الصناعة أو الزراعة أو إنتاج سلعة ما نبيعها لأسواق العالم، ولا خلاف على أهمية ذلك لكن النظرة الموضوعية إلى نمو صادراتنا خلال العقود الماضية تكشف دون مواربة

عن مدى تواضع أرقام تلك الصادرات مقارنة بما نستورده من شعوب العالم شرقه وغربه.

وعلى الرغم من الجهد الجبار الذى يقوم بـه قطاع السياحة فـى جذب المزيد من السائحين لبلد يفترض أن به كـل المقومـات اللازمـة لنهضة سياحية غير مسبوقة، وعلى الرغم مما تحقق مـن إنجـاز فـى هذا المجال إلا أن الطريـق مـا زال وعـرا خاصـة بعـد تنـامى الوعـى البيئى فى أسواق السياحة فى العالم. وهنا أعود مـرة أخـرى لعنـوان هذا المقال وهو تلك المتغيرات العالمية التى يجب أن نعى جيدا كيف نستثمرها من أجـل تحقيـق طفـرات فى معـدلات التنميـة تعـوض ما فاتنا، ولنخرج من بحر المشكلات التى غرقنا فيها فلم نعد قادرين على التنفس. ولم يعُـد لدينـا وقـت لكـى ننظـر إلى الأمـام فـالطفرات والمعجزات فى كل الميادين لن تحـدث إلا بتغيـير الفكـر السـائد فـى المجتمع كلـه دون خـوف أو تـردد، ولـنركب قطـار العولمـة بعـد أن نحدد محطتنا النهائية بأنفسـنا وإلا فسـوف يأخذنـا هـذا القطـار إلى مصير لا يعلمه إلا الله.

وتشير التقارير إلى أن صادرات الهند من برامج الحاسـبات الآليـة قد قاربت على خمسة المليـارات مـن الـدولارات، وأن ذلـك لم يكـن سوى حسن استغلال لما تتيحه نظم الاتصالات والمعلومات مـن فـرص لكل شعوب العالم النامى والمتقدم منها على حد سواء.

وفى واقعة أخرى وظفت إحدى شركات الاتصالات الأمريكية مجموعة من الشبان الهنود فى إدارة خدمة العملاء بولاية تكساس الأمريكية، ولم يغادر هؤلاء الشبان منازلهم فى الهند وإنما تلقوا تدريبا عن بعد وزودوا بما يحتاجون من وسائل اتصالات وحاسبات وأصبحوا قادرين على تلقى شكاوى عملاء الشركة الأمريكية والرد عليها من منازلهم على بعد آلاف الأميال من القارة الأمريكية. وهذا مثال آخر على القرية الكونية الإلكترونية التى لا تعرف الحدود والمسافات واختلاف القيم والثقافات، وقد يمثل ذلك آفاقا ليس لها حدود لشعوب الدول النامية، لكنه قد يمثل أيضا تهديدا للقيم والثقافات السائدة فى تلك المجتمعات. وتلك أحد أبعاد العولمة التى قد تحتاج لسنوات قبل أن تتضح معالمها.

وأعود إلى هذا اللقاء الذى شاركت فيه لمناقشة مختلف جوانب العولمة. ولقد ظهر جليا للحاضرين أن الآثار المترتبة على تلك المتغيرات العالمية ما زالت بعيدة عن اهتمامات صانعى القرار فى مختلف الأنشطة الاقتصادية، فضلا عن بعدها تماما عن المواطن المصرى المهموم بلقمة العيش ومستقبل الأبناء.

أما عن البعد البيئى فى تلك القضية فمن الواضح أن العالم سوف يتجه إلى محاولة توحيد المعايير البيئية على مستوى العالم. وهى قضية بالغة الخطورة، فكل بلد يضع من المعايير ما يتناسب مع أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية، وكلما كانت المعايير البيئية

متشددة كان ذلك يمثل كلفة إضافية على تكلفة إنتاج السلع والخدمات، والدول غالبا ما تأخذ هذا الموضوع بالتدرج الذى يتناسب مع ما تحققه من نمو اقتصادى. فالدول الأوروبية واليابان وغيرها من الدول المتقدمة لم تتشدد فى المعايير البيئية إلا بعد أن حققت معدلات مرتفعة إلى حد الرفاهية، لذا يصبح من الظلم الفاحش أن تطالب الدول النامية بكل ما تعانيه من تدهور فى النواحى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بأن ترتفع بمعاييرها البيئية لتصل إلى المستويات المعمول بها فى الدول المتقدمة.

وفى إطار اللعبة الجديدة فإن الضمان الأكيد والوحيد لحماية البيئة فى الدول النامية هو هذا التشدد فى المعايير البيئية وإلا تحولت تلك الدول إلى مقالب لتكنولوجيات متخلفة ومعدات ملوثة للبيئة وسيارات عفا عليها الزمان، وصناعات مطرودة من المجتمعات المتحضرة.

وتلك هى المعضلة التى لابد أن نستعد لمواجهتها إن كنا جادين حقا فى الحديث عن تنمية الصادرات المصرية.

وإن كانت جولة سياتل قد فشلت فإن ذلك لا يعنى أن القوى التى تمسك بمقدرات العالم فى الوقت الراهن قد خسرت الحرب، فهناك جولات قادمة سوف تكون الغلبة فيها فى النهاية للأقوياء، وهذا منطق الأشياء فى عالم سيطرت فيه المصالح وتراجعت فيه قيم الحق والعدالة والأخلاق. معنى ذلك بوضوح أنه ليس لدينا بديل آخر

سوى أن نسعى وبسرعة وبإيمان كامل لكى نوفق من أوضاعنا البيئية.

ولنعلم أن ذلك ليس أمرا سهلا، ولكنه بالتأكيد ليس مستحيلا. ولندرك أن الطريق طويل، ولكن رحلة الألف ميل تبدأ دائما بخطوة.

وهذه الرحلة سبقتنا إليها شعوب كثيرة وقاربت على الوصول إلى نهايتها. والمطلوب منا أن نفيق من معاركنا الجانبية، وأن نبدأ بإصرار وباستخدام العلم الحديث وفنونه وتقنياته فى توظيف طاقاتنا الخلاقة وهى كبيرة من أجل أن نحجز لنا مكانا تحت شمس القرن الحادى والعشرين.

ولسوف يستمر العميان فى محاولة التعرف على ملامح هذا الفيل الضخم، وقد يتوصلون إلى حقيقة تلك الملامح، وقد يستغرق ذلك وقتا طويلا، والأمل ألاّ ينشغلوا بتلك المحاولة بينما الفيل يأتى مسرعا لا محالة، وإن لم نكن مستعدين لقدومه فقد يدهسنا تحت أقدامه، لكن إذا أعددنا العدة فقد يمكننا أن نروضه ونركبه لنصل به إلى آفاق جديدة.